علـى جهة التّعظيم[1] والتّبجيل[2].

وقد أكثر النّاس فـي هذا الـمحلّ من الكلام علـى حقيقة الـحمد والشّكر اللّغـويَّيْن والشّـرعيّيْن ومـا بينهمـا من الـخصوص والعموم، وقد ذكرنا فـي الشرح الكبير مـن ذلـك جـملة صالـحة، فراجعـه إن شئت[3].

---

(1) قوله: (على جهة) أقحم (جهة) إشارة إلـى أنّ التعظيم بالفعل لا يشترط، بل ما كان من جهته، وهو عدم مـخالفة الـجوارح، وإضافة (جهة) بيانيّة، احترازًا عن الوصف بالـجميل الـمراد بـه الـتّهكّم، نحـو: {ذُقْ إِنَّـكَ أَنْـتَ الْعَزِيـزُ الْكَرِيمُ} [الدخان: 49] قاله فـي الكبير. وفيه أنّ هذا مستغنًى عنه بـ(علـى الـجميل)، أي فـي مقابلته، إذ ما قصـد بـه التّهكّم ليس فـي مقابلة الـجميل، فالصّواب أنّه لإخراج ما إذا كان الوصف بجميل على جميل لكن علـى جهـة عـدّ الـموصوف عظيمـا، بأن لـم يـخطر ببال الواصف تعظيمه، كمـا إذا قصد مـجرّد الإخبار، فإنّه لا يكون حمدًا.

(2) قوله: (والتّبجيل) مرادف؛ لأنّه إن لـم يكن أخفى مساوٍ، وعطف التّفسير يكون فيه الثّانـي أوضح.

(3) حاصله: الـحمد العرفـيّ: (فعل ينبئ عن تعظيم الـمنعم بسبب الإنعام علـى الـحامد أو غيره، كان قولًا باللّسـان أم اعتقادًا بالـجَنان أم عملًا وخدمة بالأركان)، فهو أعمّ موردًا وأخصّ متعلّقًا، واللّغوي بالعكس، فثناء باللّسـان فـي مقابلة إحسانٍ لغويٌّ وعرفـيٌّ، وثناء باللّسان لأجل الكمـال لغويٌّ فقط، واعتقاد أو عمل لأجل الإحسان عرفـيٌّ فقط، وأمّا الشّكر لغة: فهو الـحمد عرفًا، وأمّا الشّكر عرفًا: فهو (صرف العبد جميع جوارحه الـمنعم بها عليـه فيمـا يـرضي الـمنعم فـي عموم الأوقات)، هو الـمسمّى بالتّقوى والاستقامة، كصرف البصر فـي نظـر الآيـات للاعتبـار وتعـرّف جلال الصّانع وجماله، والسّمع فـي تلقّي الأوامر والنواهي للامتثال، وغير ذلك، والشّكر بهذا الـمعنى هو الـمراد فـي آية {وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ} [سبأ: 13]، وفـي حديث: «أفلا أكـون عبـدا شـكورًا؟»، وهـو أخـصّ وجـودًا مـن الـحمدَيْن قبله، كمـا أنّ بينهمـا عمومًا وجهيًّا. فهذه ثلاث نسب، وجعلها فـي ك ستًّا، بزيادة نسبة الشّكر اللّغويّ إلـى كلّ من الثّلاثة، وهو وإن تـمـالأ عليه أكثرهم وَهْمٌ؛ لأنّ الشّكر اللّغويّ هو الـحمد العرفـيّ، فنسبته هـي بعينهـا نسـبة الشّكر اللّغويّ؛ لترادفهمـا علـى معنى واحد، والنّسب إنّمـا تعتبر بين الـمعنيين الـمعقولين، وأمّا الترادف فلـيس مـن النّسب الأربع؛ لأنّه نسبة بين الألفاظ فقط.

ومعنى جملة الـحمد: الـخبر عن الله -تعالى باستحقاقه الاتّصاف بكلّ جميل، فهي حمد في الـمعنى[1]، وزادت بمزيّة التصريح بلفظ الحمد مع التعميم في أوصافه تعالى وإفادة اختصاصه به.

ولفظ هذه الـجملة خبر ومعناها الإنشاء[2]، قال الإمام الطّبريّ[3] في تفسير الفاتحة: الـحمد لله ثناء أثنى به تعالى على نفسه، وفي ضمنه أمر عباده أن يثنوا عليه، فكأنّه يقول: قولوا: الـحمد لله اهـ.

---

(1) قوله: (ومعنى جملة الـحمد) إلى قوله: (فهي حمد في الـمعنى) أشار به إلى أنّ جملة الـحمد باقية على أصل وضعها من الإخبار بمضمونها، ويحصل الـحمد بها استلزاما؛ لأنّ الإخبار بأنّ الـحمد بأسره لله يستلزم أنّ ذلك الـمحمود أهلٌ لأن يُـحمد، وذلك يستلزم اتّصافَه بالـجميل، فالإخبار كناية عن إنشاء الثّناء بمضمونها للزوم ذلك.

(2) قوله: (ولفظ هذه الـجملة خبر ومعناها الإنشاء) هذا احتمال ثان، والـمراد أنّها في الأصل إخبار بأنّ الله مستحقّ لـجميع الـمحامد، ثمّ نقلت للإنشاء، أي إنشاء الثناء بمضمونها، لا إنشاء مضمونها الّذي هو ثبوت الـحمد لله؛ لأنّ هذا الثّبوت قديم لا يُنشأ، فمعنى (الـحمد لله): أنشئ الثّناء على الله باستحقاقه لـجميع الـمحامد، فهي حقيقة عرفيّة في الإنشاء، فلا تحتاج إلى قرينة، ولا إلى نية إخراجها عن وضعها؛ لأنّه هجر وصار نَسْيًا.

(3) قوله: (قال الإمام الطّبريّ) هو أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ، نسبة إلى طبرستان، من أئمّة الـمذاهب كمالك والشّافعيّ، وله تفسير لم يؤلّف مثله في الإتقان، وقد استوفينا ترجمته في كتابنا (الأزهار الطيّبة النّشر فيما يتعلّق ببعض العلوم من الـمبادئ العشر).

وفي كون الألف واللّام في (الحمد) لاستغراق الجنس أو للعهد؟ رأيان للشّيوخ، انظر توجيههما في الشّرح الكبير[1].

---

(1) قوله: (وفي كون الألف واللّام لاستغراق الجنس أو للعهد) الخ، أمّا كونها لاستغراق الجنس أي كلّ حمد قديم أو حادث لله، أي فالمحمود به الله، فمنعه الزمخشريّ حسب ما دلّ عليه كلامه في مواضع من الكشّاف، واختار كونها للإشارة إلى الحقيقة من حيث عهديّتُها في الذّهن مع قطع النّظر عن أفرادها، كتعريف العراك في (أرسلها العراك)، والرّجل والمرأة في قولنا: (الرّجل خير من المرأة)، فإنّه إشارة إلى ما يعرفه كلّ واحد من أنّ العراك ما هو من بين أجناس الأفعال، وأنّ الرّجل والمرأة ما هما من بين أجناس الأجسام، ونقل عنه في توجيه ذلك أنّ اللّام لا تفيد سوى التّعريف، والاسم لا يدلّ إلّا على مسمّاه، فلا يكون ثَمَّ استغراق، يعني أنّ المقصود في المقام -وهو رجوع الحمد بأسره لله- حاصل مع بقاء اللّام على معناها الوضعيّ، أعني التّعريف، وهو عهديّةُ مدخولها في ذهن المخاطب وبقاءُ مدخولها على معناها الوضعيّ، وهي نفس الماهيّة، إذ هو من المصادر الموضوعة للجنس من حيث هو، ولام الجر للاختصاص، فصار معنى (الحمد لله): حقيقة الحمد المعروفة لكلّ أحد مختصّة بالله، وهذا هو المقصود، فلا حاجة إلى اعتبار الاستغراق الذي يحتاج في استفادته إلى الاستعانة بالقرائن الخارجيّة واعتبارها بأنّه ليس معنى وضعيًّا للام التّعريف. قاله السّيّد في حواشي المطوّل.

وأمّا كونها للعهد -والمعهود حمد الله لنفسه في أزله لمّا علم عجز خلقه عن حمده بما هو أهله- فهو الذي ارتضاه الشيخ أبو العبّاس المرسيّ. قال: فإذا قال العبد: (الحمد لله)، فكأنّه يقول: أحمده بذلك الحمد الذي حمد به نفسه في أزله وإن كنتُ لا أعلمه على التّفصيل، كقوله عليه السّلام: «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»، ولمّا قرّره لابن النحاس النحويّ قال: أشهد بالله إنّها لعهديّة.

ثمّ الخبر يقدّر من مادّة الاختصاص والاستحقاق والملك إن جُعِلَتْ (أل) للجنس أو للاستغراق، ومن مادّة الاختصاص والاستحقاق فقط إن جُعلت للعهد، ولا يصحّ أن يُقدّر من مادّة الملك؛ لأنّ حمد الله قديم، والقديم لا يُملَك.

فإن جُعل المعهود حمدَ من يُعتدّ بحمده، وهو حمد الله وأنبيائه وأوليائه، صحّ تقديره من مادّة الملك؛ لأنّ المعهود حيئذ هو الهيئة المجتمعة من حمد الله وحمد غيره، وهي مركّبة من قديم وحادث، والمركّب منهما حادث، والحادث يصحّ تعلّق الملك به.

وبدأ بجملة الحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملًا بمقتضى قوله صلّى الله عليه وسلّم: «كلّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم»، وفي رواية: «أقطع»، وفي رواية: «والصّلاة عليّ فهو أقطع أبتر ممحوق من كلّ بركة».

وقد جمع النّاظم بين الحديثين في الابتداء بالبسملة والحمدلة بحمل الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقيّ، وهو ذكر الشّيء أوّلًا على الإطلاق، وحمل الابتداء بالحمدلة على الابتداء الإضافي، وهو ذكره أوّلًا بالإضافة إلى شيء دون شيء آخر، وهو صادق بذكر الحمد قبل المقصود بالذّات[1].

---

(1) قوله: (وقد جمع النّاظم) الخ، هذا جواب عمّا يقال: إنّ الابتداء بأحدهما يفوّت الابتداء بالآخر، إذ الابتداء بالشّيء جعله أوّل ما يُذكر، وذلك ينفي جعل غيره كذلك. وشبهة هذا التّعارض مبنيّة على خمسة أمور ذكرها الشّيخ يس في حواشي التّصريح: أحدها: أن يراد بالبدء فيهما البدء الحقيقيّ. ثانيها: أن لا يكون البدء ممتدًّا عرفًا. ثالثها: أن تكون الباء في (بسم الله) و(الحمد لله) الواقعتين في الحديث صلة لـ(يبدأ) لا للاستعانة ولا للملابسة. رابعها: أن يكون المراد بالبدء البدء اللّغويّ. خامسها: أن يكون المراد بالبسملة والحمدلة الواردين في الحديث خصوص لفظهما، لا جهة عمومهما، أي كونهما ذِكْرًا ما. فاقتصر م في دفع التّعارض على منع الأوّل فقط، بحمل الابتداء في البسملة على الحقيقيّ وفي الحمدلة على الإضافيّ.

ووجه تخصيص البسملة بالحقيقيّ: أنّ حديثها أقوى، ولورودها في كتاب الله على هذا المنوال، فهو مبيّن لكيفية العمل بالحديثين، وهذا يفيد أنّ ذهاب الأجذميّة يتوقّف على الجمع بينهما على هذا الوجه، فلا يكفي أحدهما، ولا غيرهما، ولا هما على غير هذا الوجه. وزاد في ك: منع الأخير منها يجعل المراد من البسملة والحمدلة جهة عمومهما، أي كونهما ذكرًا، لا خصوص لفظهما، ويدلّ له حديث: «كلّ أمر ذي بال لا يفتتح فيه بذكر الله فهو أبتر، أو قال: أقطع» هكذا رواه الإمام أحمد في مسنده، فالابتداء بهما معًا محمول على الكمال.

تنبيه: الابتداء موصوف بالحقيقيّ والإضافيّ على معنى القصر الحقيقيّ والإضافيّ، فلا يرد ما قيل: إنّ كون الابتداء بالتسمية حقيقيًّا مخالف للواقع، إذ الابتداء الحقيقيّ إنّما يكون بأوّل أجزاء البسملة. ووجه دفعه: أنّ الابتداء بهما بالمعنى المذكور لا ينافي أن يكون بعض أجزائها موصوفًا بالتقديم على بعض، كما أنّ اتّصاف القرآن بكونه في أعلى مراتب البلاغة بالنّسبة لما سواه لا ينافي أن يكون بعضُ سوره أبلغَ من بعض، أشار له عبد الحكيم على الخيّالي اهـ.

وأمّا تقديم (يَقُولُ عَبْدُ الْوَاحِد بنُ عَاشِرِ) عليهمـا فلا مـحذور فيه، إذ الـمأمور به ابتداء التّأليف بالثّناء علـى الله -تعالـى-، وذلك حاصل، لا تقديم الثّناء علـى القول الـمحكيّ به التّأليف كمـا فعل النّاظم.